

قراءة وتحليل في تقرير منظمة العفو الدولية حول المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

Title of the article Reading and analysis of Amnesty International's report on illegal immigrants in Algeria

ملیكة بوخاري¹

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام. boukhari.malika@ensjsi.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/04/18

تاريخ الاستلام: 2022/02/19

ملخص:

نشرت منظمة العفو الدولية (امنيستي) وثيقة سنة 2018 تتهم فيها الجزائر بترحيل المهاجرين النيجريين بشكل تعسفي، وضمَّ التقرير 17 صفحة، وجاء في شكل محاور ونقاط وقف عندها التقرير والذي يعتبر الجزائر خارجة عن القانون الدولي في معاملة "اللاجئين" الأفارقة كما أسمتهم المنظمة، وبعد الاطلاع على التقرير الذي نشر على موقع المنظمة وفي صفحتها على موقع فايسبوك وقفنا عند الكثير من المغالطات المنطقية التي يقدمها التقرير وكأنها حقائق ثابتة حول كل الأحداث التي عرفت الجزائر في مجال الهجرة غير الشرعية وهو ما يختلف تماماً عن موضوع اللاجئين، كما أن التقرير يعتمد على تقديم الرواية من جانب واحد وهو ما يتنافى والموضوعية في نقل الواقع.

كلمات مفتاحية: الهجرة. اللجوء. منظمة العفو الدولية. حقوق الإنسان. الجزائر

Abstract:

Amnesty International published a document in 2018, accusing Algeria of arbitrarily deporting Nigerian migrants. The report included 17 pages, and came in the form of axes and points at which the report considered Algeria outside international law in treating African "refugees" as the organization called them. After perusal On the report that was published on the organization's website and on its Facebook page, we came across many logical inaccuracies presented by the report as if they were consistent facts about all the events that Algeria witnessed in the field of illegal immigration, which is completely different from the issue of refugees. The report depends on presenting the case from one vision which is incompatible with objectivity in the transfer of reality.

Keywords: immigration. seek refuge. Amnesty International. human rights. Algeria

(1) المؤلف المرسل

مقدمة:

باتت ظاهرة الهجرة من الظواهر التي تهدد كل بلدان العالم سواء التي تعاني من نزوح شعوبها أو من البلدان التي تستقبل الملايين من المهاجرين القادمين من البلدان الفقيرة والتي تعاني من الأزمات الاقتصادية والأمنية على وجه الخصوص، وأصبح ملف الهجرة من الملفات التي يتم مناقشتها على مستويات عالية لاسيما وأنّ هذه الظاهرة أصبحت عالمية ولا تخص بلداناً معينة سواء كانت بلدان عبور أو بلدان استقرار يبحث فيها المهاجر عن أفق أوسع وحياة أحسن في ظل هذه النزاعات العالمية التي تعرف حدة في الآونة الأخيرة لاسيما مع التدخلات العسكرية الغربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذا في أغلب البلدان الإفريقية.

وفي خضم هذا التصعيد العالمي للهجرة غير الشرعية تقوم بعض المنظمات العالمية "غير الحكومية" باستصدار تقارير ترصد فيها الحالة الإنسانية للمهاجرين في ظل سياسات غير واضحة من طرف البلدان التي هي بالأساس من بين أسباب انتشار هذه الظاهرة العالمية.

ونشير إلى أنّ الجزائر عرفت خلال السنوات الأخيرة تزايداً في ظاهرة الهجرة نحوها فبعد أن كانت الجزائر مجرد نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الإفريقية إلا أنها باتت منطقة استقرار للعديد من الجنسيات والمهاجرين الأفارقة وكذا الفارين من جحيم الحروب والحياة القاسية في بلدانهم، غير أن التحكم في هذه الظاهرة يعتبر صعب جداً رغم الإمكانيات التي تسخرها الجزائر لضمان حق العيش الكريم لهؤلاء المهاجرين، لكن تبقى الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الجزائر من بين أهم الأسباب التي جعلت الظاهرة تخرج عن نطاق التحكم فيها كما جعل من الظاهرة ورقة ضغط على سياسات البلدان في ظل التقارير المغلوطة التي يتم كتابتها من طرف وجهة نظر واحدة دون اللجوء لوجهات النظر الأخرى لاسيما التقرير الذي صاغته منظمة العفو الدولية والتي صنفت فيه الجزائر في خانة سوداء فيما يتعلق لهذا الملف.

(رابط التقرير: www.amnesty.org/ar/documents/mde28/9512/2018/ar)

قراءة وتحليل في تقرير منظمة العفو الدولية حول المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

لذا نطرح السؤال التالي: كيف تم معالجة وصياغة ظاهرة وحال المهاجرين في الجزائر من خلال تقرير منظمة العفو الدولية؟

ونهدف من خلال هذا التحليل والقراءة للوقوف عند مختلف نقاط الظل التي تعتبر واضحة في تقديم تقرير يدين الدولة الجزائرية، ونحاول أن نقدم الأساليب المنتهجة لتوريط الجزائر في قضايا إنسانية تتجاوز حتى الدول القوية في ظل محيط جيوسياسي ملغم لاسيما ما يتعلق بالحدود الجزائرية التي تمتد على طول 6343 كلم.

كما نحاول من خلال الدراسة أن نضبط المفاهيم التي تلاعبت بها المنظمة لإقحام الجزائر في قضايا إنسانية كالخلط بين مفهوم اللاجئين والمهاجر، واستخدامها لمصطلحات غامضة، في هذا التقرير الذي يتهم الجزائر بسوء معاملة المهاجرين، من خلال المغالطات التي جاءت في التقرير لاسيما في خلط المفاهيم بين مصطلحي اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين.

2. الهجرة غير الشرعية كظاهرة عالمية:

الهجرة بشكل عام تعني تنقل الأفراد من مكان لآخر وهذا التنقل الحر بين الأمصار والدول لم تكن تنظمه قوانين أو تشريعات ومع تعقد ظروف التنقل بين البلدان التي أصبحت تحكمها قوانين التنقل أصبح تنقل الأفراد يعرف إجراءات مشددة لاسيما في البلدان المتقدمة التي تبحث عن الكوادر والإطارات بعد أن كانت تبحث سابقاً عن اليد العاملة البسيطة، وتعتبر أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من بين البلدان التي تعرف استقبال عدد كبير من المهاجرين (سواء بصفة شرعية أو غير شرعية) نحوها للبحث عن ظروف أحسن على المستوى المعيشي لاسيما بعد تدهور الظروف الاجتماعية الأمنية والاقتصادية في بلدانهم. أما الهجرة غير الشرعية فقلد أصبحت تشكل أزمة حقيقة ليس فقط للبلدان التي يستقر فيها المهاجرون وإنما حتى لبلدان العبور" ويصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا لطبيعة هذه الظاهرة ولكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم:

✓ الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.

✓ الأشخاص الذین یدخلون دول الاستقبال بطریقة قانونیة ویمکثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونیة.

✓ الأشخاص الذین یشغلون بطریقة غیر قانونیة خلال إقامة مسموح بها.

✓ الأشخاص الذین یشغلون منصبا دون المنصوص علیه فی عقد العمل.

ولعل هذا یشرح کیف أن التقذیرات التي تقدمها هذه الجهة أو تلك تظل متضاربة، فمنظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة السریة ما بین 10-15% من عدد المهاجرین فی العالم البالغ حسب التقذیرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 ملیون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غیر القانونیة فی دول الاتحاد الأوروبي یصل نحو 1.5 ملیون فرد" (قسم البحوث والدراسات، موقع الجزيرة، 2005).

ونشیر إلى أن الفئة الأكثر التي تمثل فئة المهاجرین غیر الشرعیین هي من فئة الشباب الذین یجازفون بعبور حدود البلدان للوصول لبلدان تضمن لهم حسبهم حياة کریمة فنجد ما بات یعرف بقوارب الموت نحو أوروبا وسیارات الموت نحو أمريكا، ونشیر فیما یخص الهجرة غیر الشرعیة نحو الاتحاد الأوروبي أنها عرفت هذا الانفلات منذ سنة 2011 بشكل مستطرد لاسیما من لیبیا نحو أوروبا بعد سقوط النظام والسلطة فی لیبیا، ما جعل دول الاتحاد الأوروبي تشدد الرقابة ولا تسمح بإنجاد المهاجرین كما سنت وتسن قوانین للتصدي لهذه الظاهرة العالمیة، كما يأخذ هذا الملف حیزا مهمأ فی البرامج الانتخابیة للأحزاب فی أوروبا لاسیما مع صعود تیار الیمین المتطرف الذی یعرف بعداء کبیر نحو المهاجرین عامة.

3. تقاطعات مفاهیم الهجرة واللجوء:

من بین أهم المغالطات التي تجعل من موضوع "الهجرة غیر الشرعیة" غامضة التحدید هو التداخل الموجود بین مصطلحي "الهجرة غیر الشرعیة" و"اللجوء" الذی عادة ما یكون نتیجة للاضطرابات الأمنیة أين تضمن الاتفاقیات الدولية الحماية لهذه الفئة الأخيرة "حيث أكدت معظم الدول والمنظمات التزامها باتفاقیة 1951 وبرتوكول 1967، بحسبانها مشکلان النظام الدولي الخاص بحماية اللاجئين، ورغم مرور أكثر من نصف قرن منذ إقرار اتفاقیة 1951، إلا أن وضع اللاجئين ما زال یواجه تحديات عديدة، وتتمثل هذه التحديات فی

قراءة وتحليل في تقرير منظمة العفو الدولية حول المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

التوفيق بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية، والمشكلات الناشئة عن الطابع المختلط بين الهجرة وإساءة استخدام نظام اللجوء وزيادة تكلفة اللجوء ونمو معدلات تهريب الأشخاص والاتجار بهم وارتباط ذلك بالجريمة." (محمد نور وعوض، 2014، ص 21)، ففي حين أن اللاجئين يضمن لهم القانون الدولي الحماية تبقى البلدان المستقبلية تعاني من الأعداد الكبيرة للمهاجرين غير الشرعيين وكذا اللاجئين القادمين من بلدان متعددة مثل تدفق اللاجئين السوريين الهاربين من الحرب.

وكثيرا ما يتم الاتجار باللاجئين والمهاجرين أو تهريبهم من خلال عصابات التهريب التي تجعل منهم سلعاَ تعامل بشكل غير إنساني مثل ما حدث في لندن وما عرف بشاحنة الموت التي استخدمت في نقل 39 صيني بشكل غير شرعي نحو إنجلترا إذ قالت السلطات البريطانية إن القتلى التسع والثلاثين الذين عُثر على جثثهم في شاحنة تبريد بمقاطعة إيسكس جنوب شرقي بريطانيا هم صينيون، وقامت الشرطة باستجواب سائق الشاحنة، مو روبنسون، البالغ من العمر خمسة وعشرين عاما، والمشتبه في كونه قاتلا لـ 31 رجلا وثمانية نساء، هم إجمالي عدد الجثث، وداهمت الشرطة في أيرلندا الشمالية ثلاثة عقارات، وقالت الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة إنها عملت على تحديد "جماعات الجريمة المنظمة المشتبه في وقفها وراء الحادث" (موقع البي بي سي، 2019)، وخلفت هذه الحادثة في إنجلترا لغطا سياسياً طرح تساؤلات كثيرة حول قوانين الهجرة لاسيما فيما يتعلق بالشق الإنساني الذي يعتبر سلاحا ذو حدين.

كما أن موقف المستشارية الألمانية من المهاجرين نحو ألمانيا خلف مواقف متضاربة بين الطبقات السياسية في ألمانيا فرغم أن التقارير تشير إلى حاجة ألمانيا للتجديد في مجتمعها الهرم وحاجتها لتشبيب المجتمع ترى أحزاب سياسية معادية للمهاجرين أن خطر المهاجرين أكثر من نفعهم في ألمانيا لاسيما وأن هذه الأخير استقبلت عدداً مهماً من اللاجئين السوريين "إذ دافعت المستشارية الألمانية انجيلا ميركل عن سياستها المتعلقة بالهجرة

واللاجئين، وخلال ندوة لقراء صحيفة "أوست زيه تسایتونج" في مدينة شترالزوند في شمال شرقي ألمانيا، أعربت ميركل اليوم الثلاثاء (13 آب/ أغسطس 2019) عن تقبلها للجدل الذي دار حول هذه السياسة، لكنها استدركت: "وبالرغم من ذلك فأنا أقول دائماً إنه كان من الصواب أننا قدمنا المساعدة في حالة طوارئ إنسانية واستثنائية" (موقع دوتشة فيله، 2019)، وهذا الموقف يتعارض مع الموقف الفرنسي الذي يعتبر أن هذه الظاهرة وجب تحملها من طرف كل البلدان وليس فرنسا التي لا تستطيع أن تتحمل كل مآسي العالم وهو التصريح الذي قدمه الرئيس الفرنسي ماكرون في محطات مختلفة، خاصة مع صعود التيار اليميني المتطرف بقيادة مارين لويان، وهذه المواقف والتصريحات توضح حقيقة تقاوم هذه الظاهرة التي يصعب ضبطها حالياً لاسيما مع وجود عصابات الاتجار بالبشر والتهريب التي تصنف ضمن الجريمة المنظمة التي باتت تحدياً آخر أمام الحكومات والدول التي تضبطها اتفاقيات دولية.

4. الهجرة غير الشرعية كورقة ضغط على الدول:

أصبحت الهجرة غير الشرعية ورقة ضغط على الدول في اتخاذ سياسات معينة إزاء المهاجرين غير الشرعيين لضبط التدفق الكبير لأعداد المهاجرين بعد الانفلات الأمني في جنوب المتوسط وكذا في بلدان الساحل الذي جعل من الجزائر أيضاً واحدة من الدول التي تعاني من ظاهرة المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل أو حتى من دول إفريقية أخرى " فاهتمام المجتمع الدولي بهذه الظاهرة حالياً يعود بالأساس للتحول الخطير في سياسات بعض الدول المتقدمة تجاه قضية حركة الهجرة العالمية، خاصة الهجرة السرية ولا يخفي على الجميع ما يحدث على سواحل البحر المتوسط في غرق قوارب المهاجرين" (رزيق المخادمي، 2012، ص 77).

وتشير إلى أن ورقة الهجرة تعتبر الآن من بين أهم ورقات الضغط على دول العبور وكذا دول الاستقبال فالرئيس السابق معمر القذافي هدد بإغراق أوروبا بالمهاجرين في حالة ما إذا سقطت ليبيا وهو ما حدث، وكذا وتهديد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بفتح الحدود وإغراق أوروبا بالمهاجرين غير الشرعيين لاسيما وأن تركيا أيضاً من أحو بلدان العبور نحو أوروبا فعلاً "إذ هدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بفتح الأبواب أمام المهاجرين إلى

قراءة وتحليل في تقرير منظمة العفو الدولية حول المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

أوروبا في حال عدم تقديم المزيد من الدعم الدولي، وذلك خلال زيارته للمجر، وقال إردوغان، في مؤتمر صحفي إلى جانب رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان: سواء جاء الدعم أم لا، سنواصل استقبال ضيوفنا لكن إلى حد معين، وأضاف: إذا رأينا أن هذا الأمر لا يسير جيداً، فكما قلت سابقاً، لن يكون أمامنا من خيار سوى فتح الأبواب، وإذا فتحنا الأبواب، فمن الواضح ما ستكون وجهتهم، وكررت أنقرة دعوتها للاتحاد الأوروبي إلى مساعدتها في استضافة أكثر من 3.5 مليون لاجئ" (وكالة الأنباء الفرنسية، موقع فرانس24، 2019)، ونشير إلى أن تركيا أمضت اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي 2016 إلا أن هذه الورقة تعد ورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي من طرف بعض الأحزاب "فرغم توصل أنقرة وبروكسل في مارس 2016 إلى اتفاقية للحد من تدفق اللاجئين من السواحل التركية إلى أبواب الاتحاد الأوروبي ورغم أن الاتفاقية أدت إلى تراجع كبير في حركة تدفق المهاجرين، إلا أنها تلقى انتقادات واسعة من قبل أحزاب سياسية ومنظمات إنسانية." (دوتشيه فيله، 2019).

كما استصدر الاتحاد الأوروبي قوانين لمواجهة التدفق الكبير للمهاجرين وهذا بالضغط أيضاً على ليبيا بقانون صوفيا الذي يعني حماية الحدود المتقدمة للدول أي يشمل حتى الضربات العسكرية لقوارب اللاجئين وعدم تقديم مساعدات لهم أو إنقاذ للمهاجرين الذي تكون حياتهم في خطر "قصوفيا" عملية بحرية أطلقها الاتحاد الأوروبي في 2015، وتضطلع بمهمة تفكيك شبكات تهريب المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط، ومراقبة تنفيذ قرار الأمم المتحدة القاضي بحظر توريد السلاح إلى ليبيا، وفي تقريره الذي يغطي الفترة من 31 أغسطس/آب 2018 إلى الشهر نفسه من 2019، حذر غوتيريش من تداعيات ما سماه "الغياب الحالي للأصول البحرية التابعة لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط (عملية صوفيا) على حياة المهاجرين الفارين من ليبيا باتجاه السواحل الأوروبية" (طارق، وكالة الأناضول، 2019).

وبالنظر إلى هذه التداعيات التي تخص الهجرة غير الشرعية تحاول المنظمات الدولية "غير الحكومية" أن تتابع هذه المسارات الإنسانية وتقدم تقارير حول هذه الحالات الإنسانية لكن ما يلاحظ هو التركيز على البلدان التي تعد بلدان عبور أو استقبال دون سواها في

تقاریرها الإنسانية كما كان الحال بالنسبة لمنظمة العفو الدولية التي قدمت تقريراً حول حالة المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول جنوب إفريقيا والساحل نحو الجزائر .

5.تقرير منظمة العفو الدولية حول الجزائر (قراءة في تقرير منظمة العفو الدولية):

أما ما يخص الجزائر كدولة عبور واستقرار لعشرات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين وكذا اللاجئين فقد نشرت منظمة العفو الدولية (منيسيتي) وثيقة تتهم فيها الجزائر بترحيل المهاجرين النيجريين بشكل تعسفي و ضم التقرير 17 صفحة، وجاء في شكل محاور ونقاط وقف عندها التقرير والذي يعتبر الجزائر خارجة عن القانون الدولي في معاملة "اللاجئين" الأفارقة كما أسمتهم المنظمة، وبعد الاطلاع على التقرير الذي نشر على موقع المنظمة وفي صفحتها على موقع فايس بوك، وقفنا عند الكثير من المغالطات المنطقية التي يقدمه التقرير وكأنها حقائق ثابتة حول كل الأحداث التي عرفتها الجزائر في مجال الهجرة غير الشرعية وهو ما يختلف تماماً عن موضوع اللاجئين.

❖ التركيز على الصور التي لا تحمل المصادقية لأنها لسان حال صاحبها والطرف

الآخر غائب:

يُسْتَهْلُ التقرير الذي جاء في سبعة عشر صفحة بصورة لנסاء وأطفال ينزلون من شاحنة مرقمة بترقيم ولاية تمنراست، والصورة تكررت في التقرير بإمضاء "فرانثيسكو بليلينا" والذي جاء تحتها مباشرة عنوان التقرير أي الرسالة الألسنية بعد الصورة و كأنها تعلق على فحوى الصورة: "مجبورون على الرحيل": قصص الظلم ضد المهاجرين في الجزائر"، وما يمكن أن نقوله في هذا السياق أن التقرير مغلوط منذ البداية فالعنوان يتحدث على المهاجرين، في حين أن التقرير يتحدث عن اللاجئين وهناك فرق جوهري حيث أن الجزائر أمضت معاهدة 1951 الخاصة باللاجئين لكن بخصوص الهجرة فإنه بات الآن مشكل عالمي تحاول كل الدول أن تنصدي له لاسيما الذي يكون في شكل غير شرعي وغير قانوني، ومنه فإن التقرير يحمل مغالطات جوهريّة في عرض القضية وطرحها منذ البداية.

فُسِمَ التقرير إلى محاور أهمها الخلفية التي انطلق منها التقرير والذي وقف عند حقيقة كون الجزائر باتت بلد عبور واستقرار للأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين "وليس اللاجئين" كما جاء في التقرير، لاسيما وأن الجزائر كانت قد أمضت اتفاقية حماية اللاجئين سنة 1951، وعمد التقرير إلى ذكر أن الجزائر لديها قوانين تعسفية لضمان إقامة هؤلاء

قراءة وتحليل في تقرير منظمة العفو الدولية حول المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

المهاجرين غير الشرعيين، والذين يعتبرون حسب قانون رقم 11/8 جوان 2008 ضمن الجرائم الجنائية سواء للجزائريين المهاجرين للخارج أي أوروبا أو للأفارقة المهاجرين للجزائر بشكل غير شرعي.

يتحدث التقرير عن ما أسموه بحالات الطرد التي هي في الأساس نقل للمهاجرين بعد أن طلبت بلدانهم أن تسترجعهم وهو تماماً ما يحدث في الحالة العكسية حيث وعد أحمد أويحي نظيره الإيطالي باستعادة المهاجرين الجزائريين الموجودين على التراب الإيطالي، وكذا نفس القرار الذي اتفق عليه أويحي مع أنجلا ميركل المستشارة الألمانية، فلماذا لا تقف هذه المنظمة عند هذا الطرد وهي التي تعتبر نفسها تدافع عن حقوق الإنسان في كل مكان.

وبالعودة لبداية انتشار هذه الظاهرة العالمية في الجزائر والتي تتعامل معها الدول وفق قوانينها الداخلية وكذا اتفاقياتها الدولية لابد أن نوضح أن الجزائر كانت منطقة عبور منذ سنة 2000، لكن فيما بعد أصبحت منطقة استقرار للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، لاسيما وأن الجزائر أغلقت حدودها مع مالي في سنة 2012 بعد اندلاع الاقتتال في شمال مالي والغزو الفرنسي الذي جاء في غطاء دولي لحماية المدنيين من الإرهابيين وكذا باعتبارها حرب استباقية لحماية أوروبا (رغم أن السبب الحقيقي هو اليورانيوم المالي والذي يعتبر مورد مهم للاقتصاد الفرنسي، لذا أغلق المعبر الحدودي تين زواتين، لكن الحدود الجزائرية الشاسعة والتي تمتد على آلاف الكيلومترات جعل من مراقبة كل نقاط العبور والتسلل مستحيلة لاسيما وأن تلك المنطقة بالذات تعرف انتشار الشبكات الإجرامية التي تمتن التهريب، وتجارة السلاح وأيضاً تواجد جماعات إرهابية ككتيبة "الموقعون بالدم").

وتزايدت الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر ابتداءً من سنة 2014 أين عرفت الجزائر توافداً كبيراً للمهاجرين غير الشرعيين والذين رفضوا البقاء في مناطق ومراكز العبور وفضلوا التوجه شمالاً لاسيما النيجريين (النيجر) والذين امتنوا التسول والدعارة، للحصول على الأموال وكل الجزائريين شاهدوا ذلك في الطرقات السريعة والمدن الكبرى كالعاصمة، وهران، غرداية، البليدة، تيبازة، مستغانم وغيرها من المدن التي أصبحت تعج بالمهاجرين غير الشرعيين وتعددت الجنسيات التي توافدت على الجزائر ونذكر منها: مالي، غينيا، كوناكري،

الكاميرون، البنين، النيجر، والكونغو الديمقراطية، ما يعني أن هذا النزوح الكبير لعشرات الآلاف من المهاجرين يجعل من الجزائر عرضة للمخاطر التي يمكن أن تتجم عن هذا الوضع الإنساني الذي لا يمكن أن تتحكم فيه الجزائر لاسيما وأنها دولة نامية ومتخلفة من جهة كما أن مداخلها الاقتصادية لا تسمح لها باستيعاب الكم الهائل من المهاجرين والذي يقال أنهم يريدون العمل لكن الشوارع الجزائرية تشهد أن أغلبهم يتسولون في الطرقات وعند المساجد والأسواق.

ويتهم التقرير الجزائر بالطرد التعسفي للمهاجرين غير الشرعيين دون أن يشير التقرير إلى حقيقة طلب النيجر ومالي أن تسترجع مواطنيها، لاسيما النيجريين الذين حسب سلطات بلدهم باتوا يشكلون صورة سلبية عن النيجر لكن التقرير يجرم الجزائر حتى في هذه النقطة والتي جاءت باتفاق البلدين معاً.

ووقف التقرير عند تصريحات بعض السياسيين الجزائريين والتي وصفوها بالمتناقضة لاسيما وأن وزير الداخلية نورالدين بدوي (حينها) صرح بأن الجزائر تحتاج اليد العاملة في البناء، وعبد المجيد تبون (وزير سابق) قال بأن المهاجرين مرحب بهم في حين أن أحمد أويحي (رئيس حكومة سابق) ربط الهجرة غير الشرعية بانتشار الجريمة المنظمة، وبغض النظر عن هذه التصريحات فمن المفروض أن تعرف المنظمة أن هناك فرق كبير بين التصريح وبين القانون الذي تطبقه الدولة في حدودها السيادية والتي تنطلق من مصلحتها بالدرجة الأولى وهو ذات الحال في الدول الأوروبية.

ويقدم التقرير بالإضافة لكل ما ذكر استشهاده بمقابلات يفترض أنه تم انجازها مع المهاجرين غير الشرعيين والتي ضمت خمسين شخصاً فقط بشكل مباشر أو عبر الهاتف في حين أن هذه العينة لا تعتبر عينة تمثيلية لعشرات الآلاف من المهاجرين والذين تم إرجاعهم لمواطنهم الأصلية بطلب من سلطات بلدانهم، كما أن التقرير ضم صور لأشخاص يدعون أنهم تعرضوا للضرب والتعذيب سواء من الجزائريين أو أثناء الترحيل وهو اتهام خطير جداً للدولة الجزائرية وللجزائريين وغير مؤسس على حقائق فعلية لاسيما وأن ملتقط الصور أمضى باسم "بشير" دون أن نعرف ما هو دوره في المنظمة وهل يمثل فعلاً هذه المنظمة وهل هؤلاء فعلاً أقوالهم كما أن الطرف الجزائري لم يوضح موقفه أو حقيقة هذه الأحداث التي تبقى مجرد اتهامات غير مؤسسة.

قراءة وتحليل في تقرير منظمة العفو الدولية حول المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

ويخلص التقرير لتوصيات تفرض على الجزائر تغيير منظومتها القانونية المتعلقة بالهجرة واعتبار الهجرة غير الشرعية ضمن الجرائم الإدارية كما أن التقرير يوصي بدفع الجزائر لتعويضات مالية في حالات الترحيل والطرده والاعتقال غير القانوني، وهو ما يعني أن هذه المنظمة ومن وراءها من يسعى للضغط على الجزائر على المستوى الدولي للتراجع عن قوانينها، وفتح حدودها للهجرة غير الشرعية في حين تطالب الدول الأكثر تقدماً وتطوراً من الجزائر أن تتحكم في الهجرة على مستواها أيضاً.

وفي ظل إمكانيات ضعيفة جداً لا تسمح للجزائر أن تكون كبش فداء الهجرة غير الشرعية في محيط عالمي يعتبر الهجرة ظاهرة عالمية تفرض تضاعف جهود الدول، لكن و بنظرة تحليلية بسيطة نوضح أن السبب الأساسي للهجرة هو عدم الاستقرار التي تعيشه الدول الإفريقية بما فيها الجزائر وهذا بالنظر للتدخلات الغربية في هذه الدول بشكل علني أو ضمنى، ما فاقم من تدهور الحالة الإنسانية لشعوب هذه البلدان.

6. خاتمة:

ما يمكن أن نخلص له من خلال هذا الطرح هو أن ظاهرة الهجرة السرية أصبحت ظاهرة عالمية تهدد البلدان سواء بلدان العبور التي تمارس عليها ضغوط دولية للتحكم في هذا التدفق أو حتى البلدان المستقبلية التي تواجه ضغوطاً داخلية من طرف الأحزاب التي تعادي المهاجرين بشكل عام.

كما أن الحالة الإنسانية لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين والمقدر عددهم بالملايين صعب جداً، في ظل الحلول المؤقتة التي يتم طرحها، وهو ذات الوضع الذي يخص الجزائر كدولة عبور أو استقرار لاسيما للوافدين من الدول الإفريقية الشقيقة للجزائر، غير أن عدم توفر الإمكانيات يضع الجزائر في وضع صعب أمام المجتمع الدولي الذي يفرض ضغوطات على بلدان جنوب المتوسط للتحكم في الظاهرة التي تتداخل مع الجريمة المنظمة.

ورغم الجهود التي يتم بذلها إلا أن تقرير منظمة العفو الدولية غير الموضوعي صنف الجزائر كدولة ظالمة في معاملة المهاجرين غير الشرعيين الذين تارة تسميهم لاجئين وتارة

أخرى مهاجرين، یصنف ضمن الضغوطات الدولية التي تمارس على بلدان العبور أو بلدان مصدر الهجرة.

قائمة المراجع:

■ الكتب:

1. عبد القادر رزیک المخادمي، 2012، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، ص 77.
2. عثمان الحسن محمد نور، یاسر عوض، 2014، الهجرة غير الشرعية والجريمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 21.

■ مواقع الانترنت:

1. قسم البحوث والدراسات، موقع الجزيرة، 2019/3/11، هجرة وجنسية، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، <https://bit.ly/356xXKv>
2. موقع بي بي سي، 2019/10/24، الجثث الـ 39 في شاحنة الموت في بريطانيا تعود لمواطنين صينيين، <https://bbc.in/3GWO8XX>
3. موقع دوتشيه فيله، 2019/08/13، ميركل تصف إنقاذ المهاجرين في البحر بواجب الإنسانية، <https://bit.ly/3GVLaml>
4. وكالة الأنباء الفرنسية، موقع فرانس 24، 2019/11/7، اردوغان یهدد مجددا لفتح الأبواب أمام المهاجرين إلى أوروبا، <https://bit.ly/35chJiQ>
5. دوتسيه فيله، 2019/10/25، ماذا یمكن أن تفعل أوروبا لمواجهة تهديد اردوغان بفتح الحدود، <https://bit.ly/3GVLX7a>
6. محمد طارق، وكالة الأناضول، 2011/10/4، مجلس الأمن یقرر تمديد الإذن بتفتيش السفن المتجهة لليبيا لعام آخر، <https://bit.ly/34TjWQH>